

إفاضة العوائد

[347] [واماثل ذلك، فلايد - في الاستدلال بدليل ذلك الحكم - من اثبات رجحان ذلك الموضوع أو جوازه، ولا يمكن أن يستكشف ذلك من عموم الدليل المذكور، فان التمسك بالعام يتوقف على احراز موضوعه. وهذا واضح، لكنه نسب إلى بعض التمسك بعموم دليل وجوب الوفاء بالندز، للحكم بصحة الوضوء والغسل المنذورين بمايع مضاف لو شك في صحته وبطلانه. وربما يؤيد ذلك ما ورد من صحة الاحرام قبل الميقات، والصيام في السفر إذا تعلق بهما الندز، ويؤيد ايضا حكمهم بصحة النافلة في وقت الفريضة إذا تعلق بها الندز. والحق أنه لا يجوز التمسك بالعام فيما شك من غير جهة تخصيصه، والوضوء والغسل بالمايع المضاف لو كانا باطلين، لم يلزم تخصيص في دليل الندز، فكيف يستكشف صحتها من عموم دليل الندز ؟ وأما صحة الصوم في السفر بعد الندز، والاحرام قبل الميقات كذلك بعد وجود الدليل على ذلك، فبالجمع بين الدليل المفروض ودليل الوفاء بالندز إما باستكشاف رجحانها الذاتي [223]، وإنما المانع في تعلق الامر الاستحبابي أو الوجوبى بالعنوان الاولى، وإما بصيرورتها راجحين بنفس الندز، بعد ما لم يكونا كذلك، لكشف دليل صحتها عن عروض عنوان راجح ملازم لتعلق الندز بهما، وإما بالالتزام بالتخصيص في عموم دليل الندز المقتضى لعدم انعقاده إلا فيما إذا كان المنذور راجحا. وعلى الاخير يقصد التقرب بامثال امر الندز، ولا يضر تحقق القدرة بنفس الامر، كما حقق في محله. [223] هذا على القول بكفاية الرجحان الذاتي في صحة الندز، ولو كان بالعرض مرجوحا، لكن الظاهر أنه خلاف الواقع، بل يشترط الرجحان الفعلي.
